عقوبة النفي في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية التسلط التركي ٣٣٤ هـ /٩٤٥م
دراسة تاريخية

أطروحة تقدم بها

هاشم داخل حسين الدراجي

إلى مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في
التاريخ الإسلامي

إشراف

الأستاذة الدكتورة سلمى عبد الحميد الهاشمي

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

المقدمة

لقد وضع الله سبحانه وتعالى الشرائع من اجل حماية بني البشر ،فكان من جملتها نظام العقوبات من اجل ردع المخالفين ، وحملهم على التوبة وإصلاح المجتمع وتطهيره من المجرمين ، وعلى هذا الأساس عمل الرسول (ﷺ) والخلفاء الصالحون من بعده . غير أن الانحراف عن هذا المسار في تطبيق نظام العقوبات الإسلامي، كان قد بدا واضحا وجليا، من قبل كثير من الخلفاء في الفترات الإسلامية ، حيث اعتمدت هذه العقوبات على الأهواء الشخصية ، وبحسب الظروف السياسية آنذاك، وغير ذلك من الظروف . وكان من جملة العقوبات التي أصابها الانحراف عقوبة النفي، مما شكل ذلك دافعا لدراسة هذا الموضوع ،على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب عقوبة النفي كأطروحة الدكتوراه الموسومة ((سياسة النفي والتهجير في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي)) لجابر رزاق غازي ،فانه على الرغم من تناوله لموضوع التهجير إلى جانب النفي إلا انه لم يميز بينهما،كما أن حقبة الدراسة اقتصرت على صدر الإسلام والعصر الأموي ،وركزت في أغلب حالاتها على صدر الإسلام في بعض الفصول أو على العصر الأموي في البعض الآخر، مما أوجد قطعا تاريخيا لاستخدام النفي كعقوبة، كما إنها تميزت بالسطحية والعمومية وافتقرت إلى النقد والتحليل وإبداء الآراء، إذ اعتمد الباحث على ظاهر الروايات دون التمحيص في الأسباب الحقيقية لصدور عقوبة النفي،خاصة وان هذه الروايات تكاد تتضارب في تحديد بعض حالات النفي من حيث الأسباب والجهات المصدرة للعقوبة وأماكن النفي وغير ذلك من المعلومات ، فضلا عن احتوائها على العديد من الروايات التي تستدعي الوقوف عندها واثبات عدم صحتها أو الإدلاء بآراء مخالفة لها، كما شكل موضوع الاستيطان بناء على الرغبة حيزا من أطروحته ،وهو بعيد كل البعد عن النفي كعقوبة .

كما كتب الدكتور غثيان علي جريس بحثا بعنوان ((تاريخ عقوبة النفي منذ فجر الإسلام حتى قيام دولة بني العباس)) المنشور في مجلة المنهل للعلوم والآداب، العدد٥١٢،الرياض، فبراير ،يناير ١٩٩٤،والبحث لا يتجاوز ثمانية صفحات ــ للأسف لم نتمكن من الحصول عليه ــ وليس من المعقول أن يستوعب مثل هذا الموضوع بكل تفصيلاته الدقيقة في بحث بهذا الحجم . هذا بالإضافة إلى دراستين أخريين تناولت الموضوع من الناحية الفقهية هما:كتاب النفي والتغريب في

مـصادر التـشريع الإسلامي لنجم الدين الطبسي، وكتاب عقوبة النفي في الفقه الإسلامي للدكتور محمد الزحيلي، غير أن الدراسة الأولى اشمل وأوفى.

وقـد جـاءت هذه الدراسة الموسومة ((عقوبة النفي في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية التـسلط التركـي)) لتسلط الضوء على هذه العقوبة باعتبارها إحدى العقوبات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية ، ونظرا لسعة الموضوع وتشعب جوانبه فقد تم تحديد الفترة الزمنية للموضوع بـنهاية التـسلط التركي ، كذلك اقتصار الدراسة على الدولة العربية الإسلامية في المشرق دون التطـرق إلى هذه العقوبة في المغرب والأندلس ، تاركين ذلك لطلبة العلم الآخرين في تناول هذا الموضوع في هذه البقعة من الدولة العربية الإسلامية .

وقـد قـسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول سبقت بمقدمة وختمت بخاتمة تم فيها إجمال أهم ما توصـل إلـيه الـبحث . فجاء الفصل الأول تمهيدا للموضوع ، وقسم الى ثلاثة مباحث رئيسة ، المـبحث الأول تم التطرق فيه إلى تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي للنفي ،وكذلك الألفاظ الدالة علـى النفي . أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بداية ظهور عقوبة النفي وتطورها التاريخي حتى قبيل الإسلام حيث أشرنا فيه الى المرة الأولى التي ظهرت فيها هذه العقوبة في التاريخ ، كما أشرنا ألـيها فـي التاريخ القديم وتحديدا في ارض العراق والجزيرة العربية ، كما تم التطرق الى عقوبة النفـي عـند الأقوام والأمم الأخرى غير العربية ومنهم الفرس والرومان وغيرهم، كما تناول هذا المبحث أيضا عقوبة النفي عند العرب قبل الإسلام وما ترتب عليها من نتائج . أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة مشروعية النفي في الإسلام وآراء بعض فقهاء المذاهب الإسلامية بهذا الشان .

أمـا الفـصل الثانـي الـذي يعد من اكبر فصول الأطروحة ، نظرا لطبيعة المادة المتعلقة بالموضـوع ، فقد تناول أسباب إصدار عقوبة النفي ، وقد قسم إلى ستة مباحث ، تناول المبحث الأول الأسـباب الاجتماعـية ،واشتمل على نفي الزاني والزانية ،ونفي الفساق والعابثين ، ونفي المخنثـين، ونفـي المغنين والمغنيات ،ونفي شاربي الخمر،ونفي أصحاب العادات الذميمة ،ونفي القاتل والسارق وقاطع الطريق .وقد أوضحنا إن معظم حالات النفي في هذا المبحث كانت مبنية علـى أسـس شرعية،فقد صدر معظمها عن الرسول(ﷺ) والخلفاء الراشدين (ﷺ)، أما المبحث الثاني فقد تناول الأسباب السياسية التي شكلت النسبة الأكبر بين الأسباب الأخرى ،وقد اشتمل هذا المبحث على نفي الطامعين بالسلطة والمتآمرين عليها ، ونفي الثائرين والناقمين على نظام الحكم

،ونفـي الموالـين لأعداء الخلافة ، ونفي الناقدين والفاضحين لسوء نظام الحكم والخلافة ، ونفي مثيري الفتن والخارجين عن الطاعة ،ونفي عوائل السياسيين والمقربين إليهم ، وقد تمت الإشارة فـي هذا المبحث إلى أن معظم حالات النفي – باستثناء التي صدرت عن الرسول (ﷺ) والخلفاء الـصالحين – كانت تعسفية لا تستند إلى الشريعة الإسلامية ،وبخاصة تلك التي صدرت في زمن الخليفة عثمان (رضي الله عنه) وخلفاء العصرين الأموي والعباسي .أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى الأسباب الدينية ، واشتمل على نفي المخالفين بالاعتقاد الديني أو المذهب ، كما تناول أسباب دينية أخرى ومنها الكذب على الله ورسوله . وتناول المبحث الرابع الأسباب الإدارية ومنها ظلم الرعية ،والفـساد الإداري، والاستيلاء على الأموال بصورة غير شرعية ، بالإضافة إلى أسباب أخرى . أمـا المـبحث الخامس فقد تناول الإضرار بالمصالح العامة باعتبارها أحد أسباب عقوبة النفي ، وجاء فيه نفي محتكري الطعام ، ونفي بعض الأشخاص المصابين بأمراض معدية للحد من انتشار هـذه الأمراض ،وكذلك نفي بعض الأشخاص ممن يستخدمون أدوية غير حقيقية في علاج الناس مما يسبب ضررا كبيرا .أما المبحث السادس فقد تم التطرق فيه إلى الأسباب الشخصية في إصدار عقـوبة النفـي ، وهذه الأسباب قد تأتي نتيجة لغضب أصحاب السلطة على هذا الشخص أو ذاك لصدور هفوة منه في الكلام ، أو نتيجة لعداء شخصي ،أو نتيجة الحسد، أو عدم تلبية أمر شخصي لأصحاب السلطة، وغير ذلك.

أمـا الفصل الثالث فقد خصص لدراسة آلية تنفيذ عقوبة النفي وإنهائها والآثار الناتجة عنها ، وقـسم هـذا الفـصل إلى ثلاثة مباحث ، اشتمل المبحث الأول على آلية تنفيذ عقوبة النفي وسبل الـتعامل مع المنفيين ، والجهات المسؤولة عن تنفيذ أمر النفي كالولاة والعمال والوزراء وغيرهم ممـن يمـثلون السلطة ، دون التطرق إلى الجهات التي كانت وراء إصدار أمر النفي كموضوع منفـصل بحد ذاته ، لان ذلك ورد في أماكن متفرقة من الأطروحة ،لذلك لم يذكر تجنبا للتكرار ، كمـا تـم التطـرق فيه إلى طريقة حمل المنفيين وإيصالهم إلى المنفى ،وأماكن النفي والغاية من اختيار أماكن دون غيرها ،وكذلك تحديد وقت تنفيذ العقوبة ،كما اشتمل أيضا على معاملة المنفيين أثناء نفيهم ،وكذلك وضع المنفيين في المنفى فقد يسجن المنفي أو يحجر عليه أو يترك حرا طليقا ،كما تناولنا في هذا المبحث أيضا نفقة المنفيين ،وتمت الإشارة في هذا الجانب إلى مصادر الإنفاق على المنفيين ومنها إنفاق الدولة ، وكذلك الإنفاق الخاص بالإضافة إلى المصادر الأخرى للأنفاق حـيث يعـتمد المنفي على نفسه في معيشته من خلال العمل أو غير ذلك. وتناول المبحث الثاني

السبل المؤدية لإنهاء العقوبة ،ومنها انتفاء العقوبة نتيجة لانتهاء المدة المقررة للعقوبة ، أو تحقق الغاية من العقوبة وهي التوبة والتأديب والإصلاح ،ومن السبل الأخرى التي تم تناولها في هذا المبحث لإنهاء العقوبة أيضا العفو الصادر بإلغائها من قبل الجهات ذات العلاقة ،وكذلك الشفاعة من قبل بعض الأشخاص المقربين من أصحاب السلطة ، أو عودة المنفي حال وفاة صاحب القرار ، أو انتقال السلطة من شخص لآخر فيأمر بإعادة المنفيين الذين نفوا من قبل السلطة السابقة ، وكذلك الهرب من المنفى ، أو وفاة الشخص المنفي في منفاه. وجاء المبحث الثالث من هذا الفصل ليشير إلى أهم النتائج التي ترتبت على عقوبة النفي ،وقد قسمت هذه النتائج إلى إيجابية وسلبية ، وتم تناولها على مستوياتها المختلفة ومنها المستوى السياسي ،والاقتصادي ،والاجتماعي ، والفكري والعلمي ،والأدبي ، والديني.

ومما لاشك فيه إن دراسة عقوبة من العقوبات في الدولة العربية الإسلامية ،يعد من الموضوعات الصعبة والشاقة فالمصادر العربية الإسلامية لم تخصص كتبا لدراسة هذه الجوانب ، بل انصب اهتمامها في الأعم الأغلب على الجوانب السياسية وتواريخ الخلفاء، لذا يجب على الباحث أن يطلع على جميع المصادر العربية المتيسرة والبحث بين سطورها عن الجوانب المتعلقة بهذه العقوبة أو تلك ممن يروم دراستها، وعليه أن لا يقتصر على ذلك فقط ، بل يجب عليه أن ينتقل من كتب التاريخ إلى كتب الأدب واللغة ، وكتب الفقه، وغير ذلك حتى يتمكن من الوصول إلى مبتغاه في الإلمام بجوانب الموضوع الذي يدرسه ،لذا فقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة ومختلفة، فبالإضافة إلى كتب التاريخ تم الاعتماد على كتب الأدب ،والفقه وغيرها من اجل الإلمام بالموضوع وإظهاره بالصورة المطلوبة ، فكان من جملة كتب التاريخ العام والمحلي التي تم الاعتماد عليها تاريخ المدينة لابن شبه النمري (ت٢٦٢ هـ/٨٧٥م) ، وكتاب تاريخ اليعقوبي لليعقوبي (ت٢٩٢هـ/٩٠٤م) ،وشكل كتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري(ت٣١٠هـ/٩٢٢م) موردا مهما من موارد الدراسة،وكتاب الفتوح لابن اعثم الكوفي (ت٣١٤هـ/٩٢٧م)، وكتاب التنبيه والاشراف وكذلك مروج الذهب للمسعودي(ت٣٤٦هـ/٩٥٧م)، وكتاب تجارب الأمم لمسكويه(ت٤٢١هـ/١٠٣٠م) ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ/١٠٧٠م)، وكتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ/١١٧٥م) الذي قدم لنا معلومات وافية عن المنفيين ،والمنتظم لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ/١٢٠٠م) ،وكتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت٦٣٠

هـ/١٢٣٢م) ،وكتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ/١٢٥٨م) ، والبداية والنهاية لابن كثير (ت٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، وغير ذلك من كتب التاريخ .

ونظرا لكون الموضوع في اغلب حالاته يتعلق بدراسة الشخصيات التي تم نفيها ، لذا فقد شكلت كتب السيرة والتراجم والطبقات نسبة كبيرة من مصادر الدراسة ، ومن هذه الكتب السيرة النبوية لابن هشام (ت٢١٣هـ/٨٢٨م)، الذي قدم لنا معلومات عن بعض حالات النفي في عهد الرسول (ﷺ) وبخاصة نفي اليهود ،وكذلك عن بعض الجوانب المتعلقة بحياة الرسول(ﷺ)مما ورد منها في الاطروحة ، اما كتب التراجم والطبقات فمنها كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠ هـ/٨٤٤م) ، وكتاب الطبقات لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ/٨٥٢م) ، وكتاب طبقات المحدثين باصبهان لابن حبان (ت٣٦٩هـ/٩٧٩م) ، وحلية الاولياء لابي نعيم الاصبهاني (ت٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م) ، واسد الغابة لابن الاثير (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، ووفيات الاعيان لابن خلكان (ت٦٨١ هـ/١٢٨٢م)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت٧١١هـ/١٣١١م) ، كما أفادت الدراسة من مؤلفات الذهبي(ت٧٤٨هـ/١٣٤٨م) وأبرزها سير أعلام النبلاء الذي تم الاعتماد عليه في تراجم بعض الشخصيات الواردة في الأطروحة، والعبر في خبر من غبر،وميزان الاعتدال ،وكذلك مؤلفات ابن حجر (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، ومنها كتاب الإصابة ،وفتح الباري ، ولسان الميزان ، وكتاب شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ/١٦٧٨م).

كما قدمت كتب الأدب واللغة معلومات في غاية الأهمية أغنت الأطروحة بالمادة العلمية ومن هذه الكتب الشعر والشعراء ، وعيون الاخبار لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م) ، والكامل في اللغة والادب للمبرد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م) ،والعقد الفريد لابن عبدربه (ت٣٢٨هـ /٩٣٩م)،والاغاني لابي الفرج الاصفهاني (ت٣٥٦هـ/٩٦٦م)، كذلك أفادت الدراسة من كتابي التنوخي(٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) نشوار المحاضرة والفرج بعد الشدة ،وكتاب الديارات للشابشتي (ت٣٨٨هـ/٩٩٨م) ، والمستطرف في كل فن مستظرف للابشيهي (ت٨٥٠هـ/١٤٤٦م) ،ومعاهد التنصيص للعباسي(ت ٩٦٣هـ/١٥٥٥م) .

وكان لدواوين الشعر نصيب في إغناء الأطروحة وبخاصة المعلومات المتعلقة بالشعراء واشعارهم ، ومن هذه الدواوين ديوان الأسود بن يعفر ،وديوان الخرنق ، وديوان طرفة بن العبد ،وديوان عمرو بن قميئة ،وديوان الفرزدق ،وديوان لبيد بن أبي ربيعة.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من كتب اللغة التي قدمت لنا معلومات وافية عن المعنى اللغـوي للنفي ،وكذلك الكلمات المرادفة لهذه الكلمة ،كما أفادت الدراسة في تحديد بعض الألفاظ الـواردة فـي طـيات الأطروحة ،ومنها كتاب العين للفراهيدي (ت ١٧٥هـ/٧٩١م)، والصحاح للجوهـري (ت٣٩٣هـ/١٠٠٢م) ، ومعجـم مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م) ، وكتاب لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ/١٣١١م) ، وكتاب مختار الصحاح للرازي (ت٧٢١ هـ/١٣٢١م) ، وكـتاب القاموس المحيط للفيروزابادي (ت٨١٧هـ/١٤١٤م) ، وتاج العروس للزبيدي (ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م) ،وغيرها .

ونظرا للتداخل الواضح بين الحديث والفقه من جهة والتاريخ من جهة اخرى ، فان أهمية هذه الكـتب لا تخـتلف عن سابقتها في إغناء الأطروحة بالمعلومات ، ومن هذه الكتب كتابا المدونة الكبرى ، والموطأ لمالك بن انس (ت١٧٩هـ/٧٩٥م)، وكتابا الام والرسالة للشافعي (ت٢٠٤هـ/ ٨١٩م)، ومـصنف عبدالرزاق للصنعاني (٢١١هـ/٨٢٦م) ،والمصنف لابن ابي شيبة (ت٢٣٥ هـ/٨٤٩م) ، ومسند الامام احمد ابن حنبل (ت٢٤١هـ /٨٥٥م)، وصحيح البخاري للبخاري (ت ٢٥٦هـ/٨٦٩م) ،والجامـع الـصحيح لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ/٨٧٤م) ،والسنن الكبرى للنـسائي (ت٣٠٣هـ/٩١٥م) ،والأصول من الكافي للكليني (ت٣٢٨هـ/٩٣٩م) ، والمبسوط في فقـه الامامـية للطوسي (ت٤٦٠هـ/١٠٦٧م) ، والمغني لابن قدامة (٦٢٠هـ/١٢٢٣م) ، وغير ذلك .

وجـاءت كتب التفسير لتوضيح بعض الآيات القرآنية التي أفادت الدراسة في موضوع النفي ومن بين هذه الكتب التفسير المنسوب للإمام العسكري (ﷺ) (ت ٢٦٠هـ/٨٧٣م)، وكتاب جامع البيان للطبري (ت٣١٠هـ/٩٢٢م) ، والتبيان في تفسير القران للطوسي (ت٤٦٠هـ/١٠٦٧م) ، ومجمع البيان في تفسير القران ، وتفسير جامع الجوامع للطبرسي (ت٥٦٠ هـ/١١٦٤م) ،وتفسير القران العظيم لابن كثير (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) ، وتفسير الثعالبي للثعالبي (ت ٨٧٥هـ/١٤٧٠م) ، وتفسير الجلالين ،والدر المنثور للسيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) .

كما أمدتنا كتب الجغرافية والبلدان بمعلومات عن أماكن النفي في مختلف أنحاء الدولة العربية الإسـلامية ،وكـذلك في تحديد بعض المواقع والمدن الواردة في الأطروحة ، ومنها كتاب صفة جزيرة العرب للهمداني (ت ٣٣٤هـ /٩٤٥م) ، وكتاب احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي

(ت٣٨٠هـ/٩٩٠م) ، وكتاب المسالك والممالك ، ومعجم ما استعجم للبكري(ت٤٨٧هـ/١٠٨٥ م)،ومعجم البلدان لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م) الذي شكل النسبة الأغلب بين هذه الكتب في إفادة الموضوع وإغنائه.

وقد أسهمت المراجع الثانوية العربية والمعربة في إغناء الأطروحة بالمادة العلمية ، وكان من ابرز هذه المصادر كتاب النفي والتغريب في مصادر التشريع الإسلامي لنجم الدين الطبسي ، وكتاب عقوبة النفي في الفقه الإسلامي للدكتور محمد الزحيلي ، وكتاب الانتماء في الشعر الجاهلي لفاروق احمد اسليم وكتاب العقوبة في الفقه الإسلامي لأحمد فتحي بهنسي ، والغدير للأميني ،وكتاب مقاتل الأمويين للحسيني ،والفتنة الكبرى لطه حسين ، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام لجواد علي ، وكتاب محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام لصالح احمد العلي ، والكنى والألقاب لعباس القمي، وكتاب تاريخ العراق القديم لطه باقر ،وغير ذلك من المؤلفات .

كما أفادت الدراسة من بعض الاطاريح والرسائل الجامعية ، ومنها أطروحة المصادرات في العراق خلال القرنين الثلث والرابع الهجري لتحسين حميد مجيد ، والنظم المالية والإدارية في عهد الإمام علي (عليه السلام) لعلاء كامل صالح العيساوي ، ونساء البيت الأموي ودورهن في الحياة الاجتماعية والسياسية حتى نهاية العصر الأموي لصبيح نوري الحلفي ، ورسالة رائد حمود عبد الحسين الحصونة نشأة السجون وتطورها في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية التسلط التركي .

ومن البحوث المنشورة التي تم اعتمادها في هذه الأطروحة بحث لمحمود شكري الالوسي عقوبات جاهلية العرب وحدود المعاصي التي يرتكبها بعضهم المنشور في مجلة لغة العرب لسنة ١٩٢٩م ، وتفسير الألفاظ الفارسية والعباسية في نشوار المحاضرة لاحمد تيمور المنشور في مجلة المجمع العلمي في دمشق لسنة ١٩٢٢م .

لقد جاءت هذه الأطروحة لتعطي صورة واضحة عن جانب من نظام العقوبات في الدولة العربية الإسلامية، وهو عقوبة النفي منذ بداياتها في التاريخ حتى نهاية التسلط التركي ، لتسهم بذلك في رفد المكتبة العربية ببعض الجوانب عن النظم الإسلامية في تلك العصور ،وفي الختام نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في تناول هذا الموضوع بشكل صحيح ، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين .